ولذلك كان أول معلم وضابط نتعامل به مع السنة أن نستوثق من صحَّة ثبوت الحديث .

المعلم الثاني : الاستيثاق من دلالة الحديث على الحكم :

وهذا يعني أن نعرف كيف نفهم الحديث ، وكيف نستنبط من الحديث الحكم المراد ، أو المعنى المنشود ، وهذا أمر لا يقدر عليه إلا أهل الفقه ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (النساء:٨٣) ، وكما قال ﷺ : « مَن يرد الله به خيرًا يفقه في الدين »[1] .

الآفات التي أُتيت السنة من قِبلها :

السنة أُتيت من آفات ثلاث : الأولى : الانتحال . والثانية : سوء التأويل . والثالثة : التحريف . كما جاء في الحديث الذي رواه البيهقي وغيره ، وقواه ابن القيم في (مفتاح دار السعادة) : « يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين »[2] . هذه هي مهمَّة الخلف العدول ، الأجيال التي حملها الله عبء الحفظ للسنة ، والدفاع

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري في العلم (٧١)، ومسلم في الزكاة (١٠٣٧)، عن معاوية .

(٢) رواه البيهقي في الشهادات (٢٠٩/١٠) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٨٨٤) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣٢)، وصححه الألباني في المشكاة (٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/٧)، وانظر كلام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (١٦٤/١).

عنها ، والنشر لها ، هؤلاء الخلف العدول مهمَّتهم أن ينفوا عن علم النبوة ، وميراثها ، تحريف الغالين .

الآفة الأولى : تحريف أهل الغلو :

ففي الحديث اعتبر ﷺ الغلاة محرِّفين ؛ لأنهم غيَّروا طبيعة الإسلام السهلة الميسِّرة الوسطية ، إلى طبيعة أخرى ، تكلِّف الناس شططا ، وترهقهم عسرا ، وشرعوا فيه ما لم يأذن به الله ، وحرَّموا على الناس ما أحلَّ الله لهم .

وقد سجَّل القرآن عليهم ذلك حين قال : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (المائدة:٧٧) ، ولهذا روى ابن عباس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ : « إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين »[(١)] .

الآفة الثانية : انتحال أهل الباطل :

وهناك انتحال أهل الباطل الذين يكذبون على رسول الله ﷺ ، ويحاولوا أن يُدخلوا على هذا النهج النبوي ما ليس منه ، وأن يلصقوا به من المُحدَثات والمبتدعات ما تأباه طبيعته ، وترفضه

---

(١) رواه أحمد (١٨٥١) وقال مخرجوه : إسناده صحيح على شرط مسلم ، والنسائي (٣٠٥٧) ، وابن ماجه (٣٠٢٩) ، والحاكم (٤٦٦/١) ثلاثتهم في المناسك ، وصححه على شرطهما ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٢٨٣) ، عن ابن عباس .

عقيدته وشريعته ، وتنفر منه أصوله وفروعه . وللأسف أن كتبنا امتلأت بهذه الأحاديث الموضوعة ، لا يكاد يخلو كتاب منها ، كتب المفسرين مملوءة بأحاديث من هذا النوع ، ونجد عددًا من المفسرين كالزمخشري والبيضاوي والثعالبي وإسماعيل حقي يذكرون الحديث في فضل كلِّ سورة ، وهو حديث مكذوب بالإجماع! ففي آخر كل سورة يقولون ورد كذا وكذا في فضل هذه السورة .

وللأسف وجدنا صاحب (روح البيان في تفسير القرآن) يدافع عن إيراد هذه الأحاديث ويقول : الأحاديث الموضوعة لا حرج فيها إن كانت دفاعا عن الدين ، أو ترغيبًا في مكرمة من المكارم ، أو فضيلة من الفضائل ، والذين يذكرون حديث : «ومَن كذب علي متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعده من النار»[1] . هذا فيمن كذب عليه ، أما هؤلاء فقد كذبوا له ﷺ ولم يكذبوا عليه[2] . يعني أنهم كذبوا للمصلحة . مصلحة الدين فيما زعموا !!

كأن هذا الدين دين ناقص ويحتاج إلى مَن يكمِّله بالكذب! لقد أغنانا الله تعالى بالصدق عن الكذب ، وبالحقِّ عن الباطل ، فهذا عذر أقبح من ذنب ، قال تعالى : ﴿ **ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا** ﴾ (المائدة:٣)

---

(١) سبق تخريجه صـ ١٧.

(٢) راجع : تفسير روح البيان لإسماعيل حقي (٥٢١/٣) ، طبعة دار إحياء التراث .

وللأسف الأحاديث الموضوعة موجودة في كتب التفسير ، وفي كتب الحديث نفسها ، حتى في مستدرك الحاكم ، وفي سنن ابن ماجه ، أحاديث موضوعة! ومسند أحمد فيه أحاديث ، وقد حاول ابن حجر أن يدافع عنها ، والكثير منها ذكره شيخه الحافظ العراقي ، والحق مع الحافظ العراقي ، وهو إمام متبحِّر .

والحفَّاظ المتأخِّرون يصعب عليهم جدًّا الحكم على حديث بالوضع . عُرف ذلك بالاستقراء .

وكذلك نجد كتب التصوف مليئة بالأحاديث الموضوعة ، كتاب مثل (إحياء علوم الدين) مليء بهذه الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها ، وكثيرًا ما يقول الحافظ العراقي : لم أجد لها أصلا . يعني : ليس لها سند معروف ، وحاول شارح إحياء علوم الدين (الزبيدي) رحمه الله أن يوجد أصلا لهذه الأحاديث التي لا أصل لها ، وقد استطاع في بعضها ، ولم يستطع في البعض الآخر .

الأحاديث الموضوعة موجودة ، ولا بد أن ننفي انتحال المبطلين عن السنة ، ونصحِّح ثقافتنا ، فلا يمكن أن تقوم الثقافة الإسلامية على أحاديث مكذوبة على رسول الله .

سئل الإمام ابن حجر الهيتمي الفقيه الشافعي المعروف عن خطيب يرقى المنبر في كل جمعة ويروي أحاديث كثيرة ولم يبين مخرجيها ولا رواتها؟ فأجاب بقوله : (ما ذكره من الأحاديث في

خطبه من غير أن يبيِّن رواتها أو مَن ذكرها فجائز ، بشرط أن يكون من أهل المعرفة في الحديث ، أو ينقلها من كتاب مؤلِّفه كذلك ، وأما الاعتماد في رواية الأحاديث على مجرَّد رؤيتها في كتاب ليس مؤلِّفه من أهل الحديث ، أو في خطب ليس مؤلِّفها كذلك ، فلا يحلُّ ذلك ، ومَن فعله عُزِّر عليه التعزير الشديد ، وهذا حال أكثر الخطباء ، فإنهم بمجرَّد رؤيتهم خطبة فيها أحاديث حفظوها وخطبوا بها ، من غير أن يعرفوا أن لتلك الأحاديث أصلاً أم لا ، فيجب على حكَّام كلِّ بلد أن يزجروا خطباءها عن ذلك ، ويجب على حكَّام بلد هذا الخطيب منعه من ذلك إن ارتكبه)[1].

ولو طبَّقنا هذه الفتوى لمُنع كثير من خطباء المساجد من الخطابة ، عندما أحضر بعض الخطب الجمعة ، أجد الخطبة لا تخلو من الأحاديث الموضوعة أو الواهية جدًّا ، أو التي لا أصل لها ، أو المنكرة الشديدة النكارة ؛ ولذلك يجب أن ننقِّي ثقافتنا من هذا الباطل ، الذي لا يمكن أن تقوم عليه ثقافة ، لا بدَّ أن ننقِّيها ونصفِّيها بحيث تقوم على القرآن الكريم الذي ﴿ **لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ** ﴾ (فصلت:٤٢) ، وعلى السنة الصحيحة والحسنة . فعلى هؤلاء الخلف العدول أن ينفوا عن ميراث النبوة تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين .

---

(١) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي صـ٣١ ، ٣٢، طبعة دار الفكر .

الآفة الثالثة : سوء التأويل :

وهناك (سوء التأويل)، الذي به تشوَّه حقيقة الإسلام ، ويحرَّف الكلم عن مواضعه ، وتنتقص فيه أطراف الإسلام ، فيخرج من أحكامه وتعاليمه ما هو من صُلبه ـ كما حاول أهل الباطل أن يُدخلوا فيه ما ليس منه ـ أو يؤخِّروا ما حقُّه أن يُقدَّم ، أو يُقدِّموا ما حقُّه أن يُؤخَّر .

لقد تعرَّض القرآن الكريم لسوء التأويل ، وكذلك تعرَّضت السنة للتأويل السيئ ، والفهم الرديء ، من الجاهلين بهذا الدين ، الذين ليس لهم من الرسوخ في العلم ، ولا من التجرُّد للحقِّ ما يعصمهم من الزيغ والانحراف في الفَهم ، والإعراض عن المحكمات واتباع المتشابهات ؛ ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويلها ، تبعًا للهوى المضلِّ عن سبيل الله . فعلى الخلف العدول أيضًا أن ينفوا عن ميراث النبوَّة هذا التأويل السيئ ، بالتنبيه عليه ، والتحذير منه ، ووضع الضوابط الضرورية للوقاية من الوقوع فيه .

تأويل العلماء مقبول ومطلوب :

وإذا كان تأويل الجاهلين مرفوض ، فهذا يعني أن تأويل العلماء مقبول ؛ لأنه سيكون مبنيًّا على علم وأساس ، فلا يُؤَوِّلُ إلا ما يحتاج إلى التأويل . الأصل أن نأخذ الأشياء على ظاهرها ولا نؤوِّلها ، لا نصرفها عن الظاهر إلى معانٍ مرجوحة إلا بدليل يدلُّ على ذلك ، هذا هو الأصل .

التأويل لا بدَّ منه ، ولا يخلو منه عالم من العلماء ، بعض الناس يسمُّونه مجازا ، أو يسمُّونه كناية ، ومن لم يسمه تأويلا ولا مجازا ولا كناية يؤول أيضا ، شيخ الإسلام ابن تيمية لا يسمِّه مجازًا ، لكنه يؤول ، لأنه لا يمكن الاستغناء عن التأويل .

التأويل قد يوجبه العقل ، وقد يوجبه الشرع ، وقد توجبه اللغة ، ولذلك لا توجد مدرسة من المدارس الإسلامية ـ في الكلام أو الفقه أو الأثر أو التصوُّف ـ إلا لجأت للتأويل ، وإن تفاوتوا في ذلك تفاوتًا كثيرًا ، ما بين موسِّع ومضيِّق ، وقريب وبعيد في تأويله ، حتى رأينا الإمام ابن حزم الظاهري يلوذ به في بعض الأحيان ، حين لا يجد منه بدًّا .

حكى لي الأستاذ مصطفى الزرقا (حفظه الله)[1]: أن قانونيًّا كبيرًا من أكبر قانونيِّ البلاد العربية ، قال له : أنا فتحتُ البخاري ثم قرأتُ فيه : أن النيل والفرات من أنهار الجنة[2]. فطويتُه ولم أرجع إليه ، كيف يكون النيل والفرات من الجنة ؟ نحن نعرف

---

(١) لم يكن توفي في ذلك الوقت رحمه الله .

(٢) في الصحيح عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة « . . . . ثم رفعت لي سدرة المنتهى ، فإذا نبقها مثل قلال هجر ، وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ، قال : هذه سدرة المنتهى ، وإذا أربعة أنهار؛ نهران باطنان ، ونهران ظاهران ، فقلت : ما هذان يا جبريل ؟ قال أما الباطنان فنهران في الجنة ، وأما الظاهران فالنيل والفرات . . » متفق عليه : رواه البخاري في بدأ الخلق (٣٢٠٧) ومسلم في الإيمان (١٦٤) .

النيل والفرات من أين؟ النيل نابع من هضبة الحبشة ، أو من البحيرات هناك في أوغندا، بحيرة فكتوريا، وغيرها من البحيرات، بحيرات معروفة ، درسناها في الجغرافيا ، فكيف نقول إنه نابع من الجنة ؟! وكذلك نهر الفرات معروف منابعه ، فكيف نقول إنه نابع من الجنة ؟! وليت هذا القانوني لم يُلقِ الكتاب من أول نظرة، ولو رجع إلى أحد من أهل العلم ، لعلم أن لهذا الحديث تأويلا .

أبو محمد ابن حزم وأنتم تعرفون أنه ظاهريٌّ ، يعني يأخذ بحرفيَّة النصِّ ، ويجمد على الظواهر ، ويستقتل دونها ، إنما في هذا الحديث ، وفي حديث : « بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة »[1]، قال : (هذان الحديثان ليس على ما يظنُّه أهل الجهل ، من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنَّة ، وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة ، هذا باطل وكذب ؛ لأن الله تعالى يقول في الجنة ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ (طه:١١٨،١١٩) فهذه صفة الجنة بلا شك ، وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ، ولا تلك الروضة ، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق ، فصحَّ أن كون تلك الروضة من الجنة إنما هو لفضلها ، وأن الصلاة فيها تؤدِّي إلى الجنة ، وإن تلك

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري في التطوع (١١٩٥) ، ومسلم في الحج (١٣٩٠) ، كما رواه أحمد (١٦٤٣٣) ، والنسائي في المساجد (٦٩٥) ، عبد الله بن زيد الأنصاري .

الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة ، كما تقول في اليوم الطيب : هذا من أيام الجنة . وكما قيل في الضأن : إنها من دواب الجنة . وكما قال عليه السلام : « إن الجنة تحت ظلال السيوف»[1]. فهذا في أرض الكفر بلا شك ، وليس في هذا فضل لها على مكة ، ثم لو صحَّ ما ادَّعوه وظنُّوه لما كان الفضل إلا لتلك الروضة خاصَّة ، لا لسائر المدينة ، وهذا خلاف قولهم)[2].

هذا من كلام ابن حزم نفسه ، فابن حزم نفسه أوَّل ، فالتأويل لا حرج فيه ،بشرط أن يكون من أهل العلم الذين يعرفون مجالاته ، وشروطه ، وأنواعه ، أما تأويل أهل الجهل فهو مرفوض . فلا بدَّ من حسن فَهم السنة .

المعلم الثالث : فَهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها :

ومن حسن فَهم السنة ، أن نفهمها في ضوء المقاصد العامة للشريعة ، في ضوء الملابسات التي جاءت بها الأحاديث المختلفة ، لا يمكن أن نقطع الحديث عن ملابساته وسياقه ، وعن المقصد العام له ونأخذ بظاهره .

---

(١) متفق عليه : رواه البخاري (٣٠٢٤) ، ومسلم (١٧٤٢) ، كلاهما في الجهاد ، كما رواه أحمد (١٩١١٤) ، وأبو داود في الجهاد(٢٦٣١) ، عبد الله بن أبي أوفى .

(٢) المحلى لابن حزم (٣٣٠/٧) ، تحقيق محمد خليل هراس ، مطبعة الإمام ، مصر .